



الموجز الإخباري

أغسطس 2008

عقب انتصار المحكمة العليا: القاضي يعلن أنه لا بد من مواصلة جلسات الاستماع وبسرعة

في 8 يوليو، قام قاضي محكمة المقاطعة الفيدرالية بالإشراف على قضايا الحصول على الحقوق الدستورية المقامة من قبل أشخاص في جوانتانامو، وأصدر أوامره إلى وزارة العدل بتتبع قضاياهم العادية جانباً وإعطاء الأولوية لاعتراضات هؤلاء الأشخاص على اعتقالهم.

وأعلن القاضي في أول جلسة عقب صدور قرار المحكمة العليا في يونيو الماضي في قضية بومدين ضد بوش والذي أكد على الحق الدستوري للمعتقلين في الحصول على الحقوق الدستورية، فقال "إنه قد أن الأوان للمضي قدماً". "وتتبع كل القضايا الأخرى المعلقة في هذا القسم جانباً وتناول هذه القضية أولاً."

ويعمل القاضي على تنسيق معظم الالتماسات التي يقرب عددها من 200 التماس طلب ماثول مقامة من قبل أشخاص في جوانتانامو، وذلك بالنيابة عن معظم قضاة محكمة المقاطعة في ولاية واشنطن. ووضع جدول للحكومة لتسليم إدعائها ضد المحتجزين. وها هي إجراءات هذه القضايا تمضي حالياً بعد سبات عميق.

القاضي في قضية حمدان يصدر حكماً، بإمكانية مواصلة المحاكمات العسكرية

في 17 يوليو، أصدر قاضي محكمة المقاطعة في الولايات المتحدة حكماً يقضي برفض تأخير المحاكمة العسكرية لسالم أحمد حمدان، أحد المحتجزين في جوانتانامو. ولعل حمدان يحظى بشهرة كبيرة نظراً لنجاح اعتراضه في عام 2006 على نظام المحاكمات العسكرية، والذي قضت فيه المحكمة العليا بالولايات المتحدة بأن النظام القائم حينئذ ليس له سند قانوني. وكان قانون المحاكمات العسكرية، الذي أقره الكونجرس في عام 2006، قد أوجد إجراءات جديدة للمحاكمات العسكرية. والمحاكمات العسكرية لا تتبع إجراءات الإثبات المعتادة بل ولا توفر الضمانات المعتادة للمتهمين.

وأصدر قاضي محكمة المقاطعة حكماً بأن أي مراجعة للمحاكمة العسكرية ينبغي أن تجرى بعد، وليس قبل، صدور حكم في المحاكمة العسكرية. وبعد قرار القاضي، بدأت المحاكمة العسكرية لحمدان في الحادي والعشرين من شهر يوليو حيث ابتدأ حمدان بقوله بأنه بريء من كافة التهم المقامة ضده.

وفي 30 يونيو، وجه اتهام إلى عبد الرحيم النشيري وهو المحتجز الحادي والعشرين ممن أدينوا في محاكمة عسكرية، في أمور تتعلق بتفجير المدمرة الأمريكية "كول" - وهو ما سبق وتوقع في المحاكم الجنائية الأمريكية العادية. وفي 1 يوليو أيضاً، أصدر قاضي آخر من قضاة المحاكمات العسكرية حكماً بأن الخمسة المتهمين في مسائل تتعلق بهجمات 11 سبتمبر 2001 يلزم أن تُقام لهم جلسات استماع منفصلة منعاً للترهيب.

إطلاق سراح جزائريين من جوانتانامو، واحتجازهما بمعزل عن العالم الخارجي لمدة أسبوعين

أطلق سراح جزائريين من المحتجزين في جوانتانامو من مركز الاعتقال في 2 يونيو. واحتجز هواري عبد الرحمن ومصطفى حمليلي لمدة أسبوعين من قبل الحكومة الجزائرية مع عدم تمكنهما من الاتصال بمحاميهما أو أسرتهما. حيث أفرج عنهما مؤخراً وعادوا إلى أسرتهما. عاد حمليلي إلى منزله أسرته في سيارة إسعاف نظراً لتدهور حالته الصحية.

ويواجه الرجلان تهماً في الجزائر بالانتماء إلى جماعة إرهابية تعمل خارج البلاد، واتهامات تستند إلى مغادرة الرجلين للجزائر قبل سنوات باستخدام جوازات سفر مزيفة، على حد زعمهم. ولقد صدرت أوامر الإفراج من قبل مجالس المراجعة الإدارية التابعة للجيش الأمريكي في جوانتانامو.

وهناك ما يقرب من 270 شخصاً لا زالوا محتجزين في جوانتانامو. وكذلك ما يقرب من 27 جزائرياً محتجزين في جوانتانامو. ولقد عبر خمسة جزائريين على الأقل عن مخاوفهم من العودة إلى أوطانهم خوفاً من التعذيب أو الاضطهاد. وهناك ما يقدر بخمسين محتجزاً في جوانتانامو، ومن بينهم الخمسة الجزائريون، لا يمكنهم العودة إلى أوطانهم خوفاً من التعذيب أو الاضطهاد. وحتى هذه اللحظة، فلا الولايات المتحدة ولا غيرها من الدول ترغب في توفير ملاذ آمن لهم. والحق، أن الولايات المتحدة قد أعادت بالفعل 40 محتجزاً إلى أوطانهم المعروفة بانتهاكات حقوق الإنسان، بما في ذلك أوزبكستان وليبيا وتونس ومصر.

الإفراج عن فيلم فيديو للتحقيق مع عمر خضر

في 15 يوليو أفرج المحامون الكنديون في قضية خضر عن تسجيلات فيديو لعملية استجواب عمر خضر، الذي احتجز في جوانتانامو عندما كان عمره 15 عاماً في عام 2002. وتظهر شرائط الفيديو خضر وهو في حالة ذهول واضطراب واضحين أثناء استجوابه من قبل محققين كنديين. وذكر خضر أنه قد لاقى تعذيباً في باجرام قبل نقله إلى جوانتانامو من قبل الجيش الأمريكي. وكانت الأشرطة قد سلمت إلى محامي خضر بأمر قضائي.

في 25 يونيو، ألزم قاضي كندي الحكومة الكندية بالكشف عن المستندات لمحامي خضر، وهي المستندات التي تبين معاملة المسؤولين الأمريكيين لخضر لإعداده

للاستجواب الكندي. ثم توصل القاضي إلى أن هذه المعاملة انطوت على تعذيب. فتوصل في النهاية إلى "تورط" كندا في التعذيب حيث أنهم واصلوا الاستجواب على الرغم من معرفتهم بممارسة التعذيب.

وذكرت وسائل الإعلام الكندية أنه قد تم الإفراج عن المستندات التي أمرت المحكمة بالإفراج عنها كما كشفت النقاب عن تعرض خضر للحرمان من النوم من قبل القوات العسكرية في جوانتانامو. ووضع خضر في ما يطلق عليه "برنامج المسافر الدائم"، والذي يتم فيه نقله بين الزنازين كل ثلاث ساعات لمدة طويلة حتى لا يتمكن من النوم ويظل واعياً بما يحيط به.

صدر حكم في قضية برهات

في 1 يوليو 2008 قضت لجنة قضائية مكونة من ثلاثة قضاة بمحكمة استئناف دائرة مقاطعة كولومبيا بأن حذيفة برهات قد صوّف خطأ كـ"عدو مقاتل". واعترض برهات، وهو أحد المحتجزين في جوانتانامو من أفراد الأقلية التركستانية العرقية المسلمة في غرب الصين، على تصنيفه كـ"عدو مقاتل" بموجب قانون معاملة المحتجزين.

وأجمعت المحكمة على أن تصنيف برهات استند إلى مزاعم واهية لا سند لها، مع عدم وجود دليل يعضدها. وأمرت المحكمة الحكومة إما بالإفراج عن السيد برهات أو نقله إلى دولة أخرى أو عقد جلسة عسكرية جديدة في جوانتانامو.

وفي الوقت الحالي هناك 17 محتجزاً من الأقلية التركستانية في جوانتانامو، فهم لا يستطيعون العودة للصين خوفاً من الاضطهاد أو التعذيب. نقل خمسة منهم إلى ألبانيا في عام 2006. وكان جميع المحتجزين في جوانتانامو من الأقلية التركستانية يعيشون في جاليات تركستانية في أفغانستان من الفارين من الصين.

القاضي يرفض اعتراض محامي جوانتانامو على التجسس غير القانوني على المكالمات

في 3 يوليو، رفض أحد القضاة بمحكمة الدائرة الجنوبية لولاية نيويورك قضية قانون حرية المعلومات والمعروفة بقضية ولنر ضد وكالة الأمن القومي، والتي أقامها محامون ومكاتب محاماة وأسائذة في القانون وجماعات غير ساعية للريح، بما فيها مركز الحقوق الدستورية، كمثلين للمحتجزين في خليج جوانتانامو، سعياً منهم للحصول على أية تسجيلات قامت وكالة الأمن القومي بالتقاطها من اتصالات موكليهم. وأتاح قرار القاضي للحكومة رفض تأكيد أو إنكار وجود التسجيلات المطلوبة. ورفض القاضي النظر في الحجج التي ساقها المحامون بأن برنامج التجسس على المكالمات كان غير قانوني.

وفي 31 يوليو أيضاً، وقع جورج بوش على تعديلات قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية لسنة 2008، والذي يوفر حصانة لشركات الاتصالات التي تسمح للحكومة باستخدام شبكاتها في إجراء عمليات تجسس على المكالمات ضد الجماعات والأفراد الأجانب مع منح حد أدنى من الضمانات للمواطنين الأمريكيين من الذين ستلتقط محادثاتهم في هذه الشبكات من شبكات المراقبة. وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الجديد يسمح للحكومة بمراقبة المواطنين الأمريكيين لمدة أسبوع واحد دونما ضمانات قبل العرض على محكمة قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية – التي نادراً ما تستنكر ضمانات الحكومة – لأخذ موافقتها. وقد رفعت بالفعل القضايا المعترضة على قانون مراقبة الاستخبارات الخارجية نظراً للنصوص المتعلقة بالتجسس على المكالمات.

نبذة عن هذه الإحاطة الإخبارية

تصدر هذه الإحاطة الإخبارية شهرياً عن مركز الحقوق الدستورية، وهي المنظمة القانونية والتعليمية غير الربحية ذات المقر الرئيسي في مدينة نيويورك المكرسة لحماية وتعزيز الحقوق التي يضمنها الدستور الأمريكي والإعلان العالمي لحقوق الإنسان. يُنسّق مركز الحقوق الدستورية تمثيل المعتقلين في خليج جوانتانامو مع شبكة تشمل أكثر من 500 من المحامين المتطوعين دون مقابل. تُترجم هذه الإحاطة الإخبارية إلى اللغة العربية، وهي في المتناول على الإنترنت:

<http://www.ccrjustice.org/learn-more/reports/Guantanamo-newsletter>

إذا كنت تودّ استلام هذه الرسالة الإخبارية، أو إرسال المزيد من المعلومات إلينا، أو الاتصال بنا:

Center for Constitutional Rights

666 Broadway, 7th Floor

New York, NY 10012

<http://www.ccrjustice.org/>

[+1] (212) 614-6443

LKates@ccrjustice.org